

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

محمد عبدالله محمد القادي

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

إعداد

محمد عبدالله محمد القادي

بكالوريوس - إدارة أعمال - الجامعة العربية الأمريكية - فلسطين

إشراف الأستاذ الدكتور: عامر مرعي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء مؤسسات من عمادة الدراسات العليا/ معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

ماجستير في بناء المؤسسات والتنمية المستدامة

إجازة الرسالة

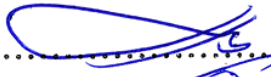
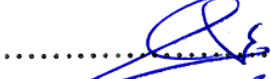
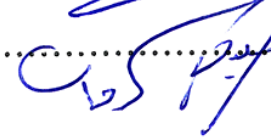
النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين

إعداد: محمد عبدالله محمد القادي

الرقم الجامعي: 21612805

المشرف: الأستاذ الدكتور عامر مرعي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/10/28 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

- | | | |
|---|--------------------|--------------------------|
|التوقيع:  | رئيس لجنة المناقشة | 1 . أ. د. عامر مرعي |
|التوقيع:  | ممتحناً داخلياً | 2 . د. عبدالرحمن التميمي |
|التوقيع:  | ممتحناً خارجياً | 3 . د. صبحي سمحان |

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018 م

الإهداء

إلى والدي القدوة..... الذي رباني فأحسن تربيتي..... والذي زرع في حب العلم.....
وكان لي خير معلم أمدّ الله في عمره وحفظه من كل سوء.....

إلى أمي نبع الحنان..... نهرًا من الحب الدفاق ويا مرفأ الأمان.... وشلالاً من
الوجدان.... إلى أغلى من في الوجود..... التي استقي من ينبوع حبها... وسداد رأيها.....
وصدق دعائها.... أمد الله في عمرها.... ورزقها بر أولادها

إلى زوجتي العزيزة المحبة.... رفيقة دربي..... من ساندتني وخطت معي الخطوات...
وسهلت لي الصعاب..... وكانت لي خير معين..... وضحت من أجلي لتيسر لي سبل
الراحة والعمل....

إلى من ينبض قلبي بها إلى فلذة كبدي.....

أبنائي الأعزاء (جوليا & عبدالله)

إلى إخواني وأخواتي.... سر سعادتي..... رموز الرحمة وأسرار البركة..... وعنوان
الإيثار والوفاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

محمد عبدالله محمد القادي

الإقرار:

أقر أنا معد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: محمد عبدالله محمد القادي

التاريخ: 2018/10/28

الشكر والعرفان

إن خير ما أستهل به حمد المولى _ عز وجل _ فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وانطلاقاً من حديث المصطفى صل الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس". لذا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل الذين أسهموا في انجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيز النور، وأخص بالذكر من سعدت بالتلمذ على يديه، لمن منحني من فكره الرشيد ورأيه السديد ما أعانني على انجاز الدراسة، والذي علمني أيضاً كيف يكون الإنسان موضوعياً متواضعاً حثيثاً في بحثه، منطلقاً في تفكيره، وصفات أخرى لا زلت في طور تعلمها إلى مشرفي الرائع الأستاذ الدكتور عامر مرعي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور عبدالرحمن التميمي، والدكتور صبحي سمحان، لتوجيهاتهم الحكيمة، وتعديلاتهم القيمة، كما أشكر الأساتذة الأفاضل محكمي الاستبيان، على نصحتهم واقتراحاتهم. وأخيراً، أتوجه بكل مشاعر الحب والامتنان لكل من ساعدني وشجعني وشاركني ولو بالدعاء في انجاز هذا الجهد المتواضع.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

محمد عبدالله محمد القادي

المصطلحات

النزاهة: هي مجموعة القيم والمبادئ ذات العلاقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، والالتزام بالسلوك السليم وتجنب تضارب المصالح، والاهتمام بالمصلحة العامة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان).

الشفافية: منح الحكومة حق الاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأدائها للمواطنين وغيرهم، والمعلومات المتعلقة بسبل اتخاذ القرارات خاصة ذات العلاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين (الغامدي، 2014).

المساءلة: المساءلة في مفهومها تعني أن المؤسسات والأفراد الذين ينتمون إلى القطاع العام يتحملون مسؤولية قراراتهم وأعمالهم، ويتقدمون للتدقيق الداخلي والخارجي إذا لزم الأمر. ويتم ذلك من خلال وجود فهم واضح للمسؤوليات مبني على قوانين وأنظمة ومعايير محددة، ويشترك في ذلك جميع الأطراف المعنية (الغامدي، 2014).

الفساد: سوء استخدام الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وعرفه البنك الدولي على أنه: "دفع رشوة أو العمولة المباشرة للموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات". وعليه، يعتبر الفساد من أهم وأخطر المشاكل التي تعاني منها مختلف الدول على اختلاف أنظمتها وتشريعاتها (اللامي، 2007).

مياه الشرب: هو الماء الصالح للشرب، والذي يكون مناسباً صحياً لاستعمالات الإنسان المتعددة والمتمثلة في (غسيل الملابس والأدوات المطبخية، وصنع الأغذية... إلخ) (علوان، 2017، ص20).

محافظة جنين: "عين الجنائن" وهو الاسم الذي أطلق على مدينة جنين وذلك لكثرة مياهها وبياراتها وبساتينها، وتقع في شمال الضفة الغربية التابعة للسلطة الفلسطينية ومركزها مدينة جنين. تشكل المحافظة ثقلًا اقتصادياً أكبر بكثير من حجمها السكاني، يبلغ عدد سكانها حوالي 256,000 نسمة (إبراهيم، 2011).

المختصرات:

ISt.	Independent Sample t- test
ANOVA	One Way Anova Test
SPSS	Statistical package for social sciences

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف ما هو كائن في قطاع إدارة المياه بما في ذلك جمع البيانات، ومن ثم تحليل بيانات بعض المشاريع ذات العلاقة في محافظة جنين عن طريق الاستبانات، والمقابلات الشخصية.

مجتمع الدراسة يتكون من المسؤولين عن قطاع المياه في جنين والعاملين في هذا القطاع، وكذلك شمل مجتمع الدراسة المدراء والعاملين في المجالس المشتركة، وتكونت عينة الدراسة من (10) تم اختيارهم من مجتمع الدراسة في مدينة جنين.

وقد بينت النتائج ما يلي:

أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في مدينة جنين بالنسبة لمتغيرات مكان العمل والمسمى الوظيفي، وكذلك سنوات الخبرة.

وجود درجة كبيرة من النزاهة في إدارة قطاع المياه في جنين، وكذلك وجود ضعف في إمدادات المياه ونقص في البنية التحتية في الكثير من المناطق في جنين، وقد يكون ذلك ناجماً عن تقصير وإهمال في هذا الجانب، وأيضاً وجود معوقات كبيرة تواجه القائمين على إدارة قطاع مياه الشرب في جنين منها قلة الإمكانيات المادية وهي خارج سيطرة بلدية جنين كمزود خدمة، بالإضافة إلى تحكم شركة ميكروت الإسرائيلية في بعض جوانب توزيع المياه.

وقد حصل مجال التشريعات والقوانين الخاصة بالمياه على درجة كبيرة، بالإضافة إلى كل من مجالات السياسات واللوائح، والأنظمة ومعايير جودة المياه، وكذلك مجال التخطيط والميزانية، ومجال التطوير، وإدارة الموارد البشرية، بالإضافة إلى مجال تخصيص المياه. أما مجال الإدارة المالية فجاء بدرجة متوسطة. ومجال الدراسة الكلي (النزاهة في إدارة قطاع مياه الشرب في محافظة جنين) فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.61) وبدرجة (كبيرة).

وبناء على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة تعزيز قيم النزاهة في إدارة هذا القطاع بدرجة كبيرة، وكذلك العمل على تحسين البنية التحتية وإمدادات المياه في الكثير من المناطق التي تعاني منها، والقيام بمشاريع جديدة في جنين لتشمل مناطق أخرى لم تشملها المشاريع محل الدراسة، وأخيراً ضرورة وجود رقابة أكبر على قطاع المياه وطرق إدارته في المناطق الفلسطينية.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة للتخفيف من الضغط في استخدام المياه في الشرب، والقيام بمشاريع جديدة في جنين لتشمل مناطق أخرى لم تشملها المشاريع محل الدراسة، وكذلك إدراج المياه الغير تقليدية كمشروع في المدينة. وتعزيز استخدام مصادر المياه الذاتية وتحويل مصادر مياه الزراعة للشرب.

Integrity in the Management of the Drinking Water Sector in Jenin Governorate

Prepared By: Mohammad Al- Qadi

Supervised by: Dr. Amer Marie

Abstract

The aim of this study was to identify the degree of integrity in the management of the drinking water sector in Jenin Governorate. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used to describe the current situation in the water management sector including collecting data through analyzing some related projects in Jenin Governorate, questionnaires, and interviews.

The study population consisted of those responsible for the water sector in Jenin and the workers in this sector. The study population included the directors and employees of the joint councils. The study sample consisted of (10) selected from the study community in the city of Jenin.

The results showed that, there were no statistically significant differences in the integrity in the management of the drinking water sector in Jenin attributed to the variables of job title and years of experience, and there is a high degree of integrity in the management of the water sector in Jenin, and a weakness in the water supply and infrastructure in many areas. This may be due to negligence in this aspect, and also due to the existence of significant obstacles facing managers of drinking water sector in Jenin, including the lack

of material resources and the control of the Israeli company Microot in some aspects of water distribution.

The scope of legislation and laws related to water has been very high degree, in addition to the scope of policies and regulations, regulations and water quality standards, as well as planning and budget, development, human resources management, and water allocation. But the scope of financial management has reached a moderate degree. The total scope of study (Integrity in the management of the drinking water sector in Jenin governorate) was high.

Based on the results of the study, the researcher recommended that the values of integrity and transparency in the management of this sector be greatly strengthened, as well as improving the infrastructure and water supply in many areas and undertaking new projects in Jenin to include other areas not covered by the projects under study. The researcher concluded that there need for greater control over the water sector and its management in the Palestinian areas.

The study also recommended the reuse of treated water in agriculture to reduce pressure on water used drinking, and to carry out new projects in Jenin to include other areas not covered by the projects mentioned in study, as well as the inclusion of unconventional water as a project in the city. Promoting the use of self- water sources and diversion of drinking water sources for agriculture.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى مبررات هذه الدراسة وفرضياتها، وتوضيح لحدود الدراسة وطريقة البحث.

1.1 المقدمة

قال تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} صدق الله العظيم. الماء هو عصب الحياة لجميع الكائنات ودونه لا تكون هناك حياة.

تشكل النزاهة مطلباً أساسياً ومهماً في قطاع المياه، لما له من أهمية بالغة على جميع الأصعدة، فسوء توزيع المياه وتفشي الفساد في هذا القطاع ينعكس سلباً وبشكل كبير في كافة المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما أن المياه هي الدعامة الرئيسية في عملية التنمية وعنصرها مهماً من عناصرها، خاصة في المجتمعات النامية، فإن الفساد في هذا القطاع يشكل العائق الرئيسي أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في اختلال ركائز التنمية وعدم تطبيق أهدافها النبيلة.

إن غياب الإدارة الصحيحة وعدم اتباع القواعد والقوانين في المؤسسات العامة التي تدير وتحكم قطاع المياه يؤدي إلى إعاقة عملية توزيع المياه والحصول عليها، حيث يترتب على ذلك التمكن من الحصول على الكمية الكافية من المياه النظيفة وبتكلفة معقولة، والتي تعتبر من أهم حقوق الإنسان واحتياجاته (التميمي، 2009).

وهناك العديد من المراجع التي تم التركيز عليها بخصوص هذا الموضوع ومنها ما ذكر أنه من الآثار السلبية للفساد في هذا القطاع ارتفاع تكلفة المياه على المستهلك، الأمر الذي يتقل كاهل الطبقة الفقيرة

في المجتمع، ويقود إلى ضعف تحصيل الجباية، ويدفع بالمواطنين إلى انتهاج طرق غير سوية للحصول على المياه بما في ذلك الاعتداء على حقوق الآخرين، ونتيجة كل ذلك إصابة المؤسسات العامة ومزودي خدمات المياه بالضعف والترهل في أداء مهامهم وتقديم خدماتهم بالشكل الصحيح (التميمي، 2009).

وذكرت مراجع أخرى أن النزاهة تتضمن الوسائل والطرق التي تحارب الفساد بكافة أشكاله والإدارة غير السليمة للموارد والشؤون العامة، واستغلال السلطة بشكل غير سوي مع غرس ثقافة أخلاقيات العمل على المستويات الإدارية المختلفة في النظام الحكومي. ويتكون نظام النزاهة الوطنية من عدد من الركائز أهمها: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الهيئات الرقابية، المحاكم الإدارية، ديوان المظالم، هيئات مكافحة الفساد، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، القطاع الخاص، سلطات فرض القانون، الهيئات الانتخابية، جهات التحقيق، الأحزاب السياسية. ويجدر بالذكر أن ركائز النظام الوطني للنزاهة تختلف من بلد إلى آخر حسب هيكله البلد والنظم السياسية والإدارية المعمول بها وغيرها (الغامدي، 2014).

وتعد مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة من أهم الأمور التي يتمحور حولها مفهوم النزاهة في قطاع المياه. ويمتد مفهوم الفساد ليشمل الرشوة المباشرة وغير المباشرة، والغش في تنفيذ المشاريع المائية والمحسوبية وسوء استغلال السلطة والاحتكار أو استغلال المنصب العام أو الموقع الوظيفي لتحقيق مصلحة شخصية. وقد عمد الاحتلال الصهيوني لممارسة كافة المعوقات والممارسات لتثويبه قطاع المياه في فلسطين حتى أصبحت السيطرة عليه من قبل السلطة الفلسطينية مضطربة وغير كاملة (التفراوتي، 2015).

أما المساءلة فتعني الالتزام بالإجابة على كل الأسئلة والاستفسارات المطروحة من قبل المواطنين والجهات المسؤولة على من تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة قطاع المياه والمزودين والمتعلقة بالأداء أو القرارات المتخذة وكيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة، إن هذه المسؤولية تتطلب عدة أمور كالاستقامة والقيم والنزاهة إضافة إلى التنفيذ الفعال للبرامج والمهام والوظائف. أما الشفافية فمعناها استعداد الحكومة لتنفيذ حقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات ذات العلاقة بأداء الحكومة

وكيفية اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسؤولون منفتحين قدر الإمكان لتقديم رؤية واضحة لقراراتهم والأعمال التي يقومون بها للمواطنين (الغامدي، 2014).

ويتجلى مفهوم الشفافية في التطرق إلى النزاهة والمساءلة في قطاع المياه كونها مجموعة وسائل لضمان تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات واستيعاب الآليات المتبعة في صنع القرار، بالإضافة إلى تقليص مخاطر الفساد في المشتريات عن طريق اتفاقات بين العميل والمالك ومقدمي خدمات المياه (التفراوتي، 2015).

ويمكن مكافحة الفساد في قطاع المياه من خلال التوعية المجتمعية ولبناء المؤسسات السليمة وذلك برفع قدرة وإمكانية المؤسسات ذات العلاقة في تحديد القطاعات الخيرة التي يمكن للفساد أن يلج إليها، وقد زاد اهتمام العديد من الدول في هذا المجال، مما حدا بمنظمة التعاون والأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية أن تتخذ مبادرات عديدة في مجال التوعية المجتمعية لضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية (التميمي، 2009).

وتعاني فلسطين من شح المياه شأنها في ذلك شأن معظم مناطق العالم العربي، فارتفاع النمو السكاني بشكل كبير وتزايد احتياجات التنمية الوطنية يقابله زيادة كبيرة ومستمرة في الطلب على المياه، إلى جانب تقييد الوصول لمصادر المياه واستخدامها، نظرا لكثرة المعوقات ومتطلبات ترخيص استخراج المياه الجوفية والمفروضة من قبل الاحتلال، الأمر الذي يمثل تحديا كبيرا ويدفع للبحث عن حلول مبتكرة لتوفير ما يلزم من المياه لمختلف القطاعات وذلك بهدف تحقيق جزء من التوازن والوصول إلى أفضل استخدام للمياه في فلسطين (سلامة، 2008).

لذا، أصبحت مسألة تنظيم قطاع المياه في فلسطين ومعالجة العيوب والشوائب التي تقف في وجه تطبيق نظام إدارته بأسلوب علمي حديث حاجة ملحة نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الكبيرة وتغير أسلوب الحياة إلى أساليب أكثر استهلاكاً للمياه، كما أدى إلى زيادة الاعتبارات الاقتصادية التي تتحكم وتدير عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بنزاهة إدارة الموارد المائية. ومن العيوب والمشاكل التي تواجه هذا القطاع تآكل شبكات الصرف الصحي وعدم صيانتها